

Distr.: General
29 March 2023
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن 9298، المعقودة في 29 آذار/مارس 2023، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية":

"يشير مجلس الأمن إلى بعثته إلى كينشاسا وغوما، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، في الفترة من 9 إلى 12 آذار/مارس 2023.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، ويشدد على ضرورة الاحترام الكامل لمبادئ عدم التدخل وحسن الجوار والتعاون الإقليمي، ويشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مواصلة الجهود المبذولة لضمان أداء مسؤوليتها الأساسية عن حماية المدنيين داخل أراضيها وعن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وأصولها. ويشيد مجلس الأمن بإجراءات تحقيق الاستقرار التي اتخذتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويكرر تأكيد دعوته جميع الأطراف أن تواصل جهودها لكفالة التعاون التام مع البعثة، ويطلب إلى الأمين العام تزويد البعثة بجميع القدرات اللازمة للوفاء بولايتها.

"ويدين مجلس الأمن بشدة زيادة الهجمات التي شنتها حركة 23 مارس في كيفو الشمالية خلال الأشهر الأخيرة والتقدم الذي أحرزته الحركة وهو ما أدى إلى تدهور الأمن والاستقرار في المنطقة واستفحال الأوضاع الإنسانية المزرية. ويحيط مجلس الأمن علما بمؤشرات الخطوات الأولية المتخذة لفض الاشتباك. ويطلب مجلس الأمن بالتنفيذ الفوري والتام للالتزامات المتعلقة بوقف الأعمال العدائية وإنهاء أي تقدم إضافي تحرزه حركة 23 مارس وبناسحابها من جميع المناطق المحتلة على النحو المتفق عليه من خلال عملية لواندا التي أقرها الاتحاد الأفريقي. ويطلب مجلس الأمن كذلك جميع الأطراف الخارجية بوقف دعمها لحركة 23 مارس الخاضعة لجزاءات مجلس الأمن والانسحاب من جمهورية الكونغو الديمقراطية فوراً.



”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه من مظاهر التوتر بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، ويدعو البلدين في هذا الصدد إلى التحلي بالهدوء وزيادة الحوار تعزيزا للسلام الدائم في المنطقة. ويشجع مجلس الأمن جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على إعطاء الأولوية للوسائل السلمية لمواجهة التحديات القائمة بينهما ويؤكد من جديد أهمية بناء الثقة في المنطقة، تمشيا مع أهداف إطار السلام والأمن والتعاون والالتزامات المنصوص عليها ضمنه فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويدعو مجلس الأمن الجهات صاحبة المصلحة إلى كفالة تهيئة بيئة مواتية للنقاش والحوار البناءين.

”ويدين مجلس الأمن إدانة شديدة الهجمات المتزايدة التي تشنها القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو ضد المدنيين في إيتوري وكيفو الشمالية وأنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ويطالب مجلس الأمن جميع أعضاء الجماعات المسلحة بأن يفككوا صفوفهم ويلقوا أسلحتهم وينبذوا العنف وينهوا الانتهاكات المرتكبة ضد النساء والأطفال ويمنعوها ويفرجوا عن الأطفال من صفوفهم على الفور والدوام. ويشدد مجلس الأمن على وجوب أن يحاسب المسؤولون عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني أو انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه للجهود الإقليمية المبذولة من خلال عملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا وعملية لواندا لإعادة بناء الثقة وفض الخلافات عن طريق الحوار ومواصلة الاستفادة من دور المنظمات والآليات دون الإقليمية القائمة. ويحث مجلس الأمن على الإسراع بتنفيذ نتائج عمليتي لواندا ونيروبي وكذا البيان الصادر عن قمة لواندا المصغرة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ويحيط مجلس الأمن علما باعترام أنغولا بنشر القوات المسلحة الأنغولية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد إجراء مشاورات مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود الرامية إلى النهوض بالنهج ذي المسارين لعملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا. ويقر مجلس الأمن بنشر القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ويعترف بالجهود التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات في القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا. ويشجع مجلس الأمن على تقديم الدعم للقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، حسبما يكون مناسباً، للنهوض بالسلام والأمن في المنطقة. ويدعو مجلس الأمن إلى بذل جهود تكميلية لكفالة أن يعزز كل من هذه المبادرات بعضه بعضاً، بما في ذلك بدعم من الأمين العام وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية التوصل إلى حل سياسي للأزمة الراهنة. وفي هذا الصدد، يحث مجلس الأمن جميع الجماعات المسلحة الكونغولية على أن تشارك دون قيد أو شرط في عملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا لتهيئة الظروف السياسية استعداداً لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها، من أجل العودة إلى الحياة المدنية وعودة الجماعات المسلحة الأجنبية إلى بلدانها الأصلية.

”ويؤكد مجلس الأمن استعداده لأن يدرج في قائمة الجزاءات أسماء الأفراد والكيانات المشاركين في أعمال تقويض السلام أو الاستقرار أو الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو الداعمين لتلك الأعمال بسبل منها مدّ أي فرد أو كيان مدرج في القائمة بالدعم المالي أو المادي أو التكنولوجي أو تزويده بالسلع أو الخدمات.

”ويعرب مجلس الأمن عن القلق الشديد من الأزمة الإنسانية ويدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية إلى الإسراع بتلبية الاحتياجات المحددة في خطة الاستجابة الإنسانية من خلال زيادة تبرعاتها وإلى كفالة الوفاء بجميع تعهداتها بالكامل وفي الوقت المناسب.

”ويدين مجلس الأمن إدانة شديدة استمرار العنف وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل جميع الجماعات المسلحة، بما في ذلك عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، والعنف الجنسي والجنساني، وتجنيد الأطفال واستخدامهم على نطاق واسع، ولا يزال يشعر بقلق عميق من تفاقم المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة. ويدعو مجلس الأمن كذلك جميع الجهات الفاعلة إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسبما يكون منطبقاً، وكفالة المساءلة عن الانتهاكات، ويشمل ذلك أعمال العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. ويرحب مجلس الأمن كذلك بالخطوات الإضافية التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل إنشاء عملية وطنية للعدالة الانتقالية.

”ويشجع مجلس الأمن سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة العمل، بدعم من البعثة، لإرساء عمليات تكون سلمية وشفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع في سياق الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في عام 2023، وفقاً للدستور والقانون الانتخابي، في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتيسير إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وكفالة مشاركة النساء مشاركة كاملة ومتساوية وفعالة ومجدية في جميع المراحل، كمرشحات وناخبات على السواء، ويؤكد مجدداً على أهمية الدور الذي يضطلع به الشباب في العمليات الانتخابية.“